

أبعاد العدالة المكانية

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

الأبعاد الاعترافية، والإجرائية، والتوزيعية للعدالة المكانية

تتعرّز أبعاد العدالة المكانية الثلاثة (الاعترافية، والإجرائية، والتوزيعية) بعضها ببعض وتُكمل بعضها الآخر، ونادراً ما يمكن أن يتحقق أي منها بمعزل عن الآخر؛ وذلك لأن كلاً منها يتناول جوانب مترابطة من العدالة، تشكل مجتمعةً نهجاً شاملاً لتحقيق تنمية حضرية عادلة. فعلى سبيل المثال، في غياب "العدالة الاعترافية"، قد تغفل عمليات التخطيط الحضري عن الاحتياجات المحددة لمجموعات معينة أو تقلل من شأن مساهماتها. وبالمثل، فإن "العدالة الإجرائية" -في غياب "العدالة التوزيعية"- قد تتيح مشاركةً منصفة في عمليات صنع القرار، لكنها قد تفضي في نهاية المطاف إلى نتائج لا توزع الموارد أو الفرص بشكل عادل. وعلى العكس من ذلك، فإن محاولات تحقيق "العدالة التوزيعية" دون عمليات تشاركية شاملة (أي دون عدالة إجرائية)، أو دون الاعتراف بالاحتياجات والحقوق المتنوعة لجميع سكان الحضر، قد لا تنجح في تحقيق نتائج عادلة أو مستدامة. وبناءً على ذلك، تعمل هذه الأبعاد بتناغم لضمان ألا تقتصر التنمية الحضرية على توزيع الموارد بعدالة فحسب، بل أن تشمل أيضاً الاعتراف بالاحتياجات المتنوعة لسكان الحضر، وإشراكهم بفاعلية في عمليات صنع القرار. الاعتراف والإقرار والاحترام للتنوع في المسارات والتاريخ والهويات والثقافات في التخطيط المكاني والتنمية الحضرية. تكمن الخطوة الحاسمة نحو تحقيق نتائج عادلة في تنمية المدن في الاعتراف الشامل بالتنوع في مسارات وتاريخ واحتياجات وتطلعات مختلف الفئات الاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على إيصال أصوات المجتمعات المهمشة أو المضطهدة. يتطلب هذا النهج إقراراً صريحاً بأهمية التقاطع بين الهويات، أي فهم أن الأفراد يتعرضون للتمييز والامتياز من خلال تداخل هويات اجتماعية مختلفة مثل العرق والطبقة والجنس والميول الجنسية والقدرة وغيرها.

العدالة الاعترافية

في هذا السياق، تتطلب فهماً لكيفية تأثير هذه الهويات المتداخلة على تفاعلات الناس مع المساحات الحضرية ووصولهم إلى الموارد الحضرية. وهي تُلزم المخططين وصناع السياسات بتجاوز الحلول الجاهزة والتوجه نحو استراتيجيات تستند إلى الحقائق المعقدة لحياة الأفراد. ويشمل ذلك إدراك التحديات الفريدة التي تواجهها المجتمعات المهمشة وضمان تصميم التخطيط الحضري والتدخلات السياسية بطريقة تسعى بفاعلية إلى تفكيك القمع المنهجي. من خلال دمج منظور تقاطعي في نسيج التنمية الحضرية، يمكننا البدء في معالجة الأسباب الجذرية للظلم المكاني، وإنشاء مدن لا تقتصر على كونها متاحة مادياً فحسب، بل تكون أيضاً شاملة اجتماعياً ومستجيبة لثراء التنوع البشري يُعيد تدخل نانسي فريزر (2000) توجيه مفهوم الاعتراف من كونه شاغلاً ثقافياً أو نفسياً إلى شرط بنيوي للعدالة. تنتقد فريزر ما تسميه "سوء الاعتراف" ليس كونه مسألة هوية مجروحة، بل كونه جرحاً في الوضع الاجتماعي يحرم بعض الجماعات بشكل منهجي من المكانة الاجتماعية اللازمة لتكافؤ المشاركة.

يُعد هذا الإطار ذا صلة خاصة بالتخطيط المكاني، حيث غالباً ما تُقلل المعايير المؤسسية والممارسات البيروقراطية من قيمة المعرفة والاحتياجات وأنماط حياة المجتمعات المهمشة. تؤكد نظرية فريزر أن العدالة الاعترافية ليست مجرد لفظة رمزية أو إضافة إلى إعادة التوزيع، بل هي بُعد متساوٍ ومتربط من أبعاد العدالة

يدعم قدرة الأفراد والجماعات على العمل كأقران في صنع القرار المكاني. لكي يكون التخطيط عادلاً، يجب ألا يقتصر على إعادة توزيع الموارد أو فتح قنوات المشاركة فحسب، بل يجب أن يُحدث تحولاً في الترتيبات الاجتماعية والمكانية التي تُرسخ الهيمنة الثقافية والتبعية المعرفية. وبهذا المعنى، تتطلب العدالة الاعترافية إعادة هيكلة أنظمة التخطيط لتأكيد الهويات المتعددة، وإضفاء الشرعية على المعارف الموضعية، وتفكيك أنماط التقليل من شأن الفئات التي عانت من الاضطهاد التاريخي من المشاركة في تشكيل مستقبل المدن.

المشاركة الإجرائية والحوكمة الديمقراطية

تركز العدالة الإجرائية على نزاهة وشمولية العمليات التي تُتخذ من خلالها القرارات، وتدعو إلى آليات تشاركية تُمكن جميع أصحاب المصلحة، وخاصة الفئات المهمشة، من إبداء رأيهم في التخطيط والتنمية اللذين يؤثران على حياتهم وتُعد نزاهة إجراءات التخطيط أساسية في هذا المسعى. في هذه الحالة، تشمل العدالة الاعتراف، والتوزيع العادل لموارد التخطيط (ينظر العدالة التوزيعية أدناه)، والمساءلة، والشفافية، والديمقراطية. ولذلك، فإن العدالة الإجرائية تتجاوز المشاركة بكثير. في حين أن مشاركة المواطنين ومشاركة أصحاب المصلحة أمران أساسيان للديمقراطية. في بناء المدن الديمقراطية، لا تُعد المشاركة وحدها حلاً سحرياً للعدالة المكانية والحوكمة الرشيدة. فبناء المدن الديمقراطية يشمل حالياً مجموعة من الأدوات والممارسات التي تزيد من الشمولية، مثل الميزانية التشاركية، ومجالس استشارية مجتمعية، واستشارات عامة شاملة، وورش عمل التصميم المشترك، وورش عمل التفاعل الرقمي، وتقييمات إمكانية الوصول والأثر الاجتماعي، وورش عمل استخدام الأراضي، والألعاب الجادة، وغيرها.

مشاركة المواطنين وانخراطهم هما ممارستان مختلفتان. مشاركة المواطنين وانخراطهم، على الرغم من استخدامهما غالباً بشكل متبادل، يشيران إلى ممارستين متميزتين في سياق التخطيط الحضري والحوكمة. تتضمن مشاركة المواطنين عادةً مشاركة الأفراد في عمليات صنع القرار، مثل التصويت، أو حضور اجتماعات المجالس البلدية، أو المشاركة في المشاورات العامة ويركز على آليات إسهم الجمهور في قرارات أو سياسات محددة. من ناحية أخرى، يشمل مفهوم مشاركة المواطنين تفاعلاً أوسع وأكثر استمرارية بين المواطنين والحكومة. ولا يقتصر هذا التفاعل على المشاركة في صنع القرار فحسب، بل يشمل أيضاً الجهود المبذولة لإعلام المواطنين وتثقيفهم والتواصل معهم في حوار ثنائي الاتجاه، مما يعزز علاقة أعمق وأكثر استدامة وتعاوناً بين المجتمع والجهات الحكومية.

يجب فهم مشاركة المواطنين في سياق أوسع للحوكمة الرشيدة ومشاركة أصحاب المصلحة. تتضمن مشاركة أصحاب المصلحة إشراك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة بشكل فعال، بدءاً من المواطنين والجماعات المجتمعية والشركات والمنظمات غير الربحية، وصولاً إلى الوكالات الحكومية، في عمليات صنع القرار التي تشكل البيئات الحضرية. يقر هذا النهج الشامل بأن الحوكمة الحضرية معقدة ومتعددة الأوجه، وتتطلب مداخلات وتعاوناً من جميع قطاعات المجتمع لمواجهة التحديات والفرص التي تواجهها المدن. من خلال تعزيز الحوار المفتوح والشفافية والتعاون، يهدف إشراك أصحاب المصلحة إلى ضمان أن تكون السياسات والمشاريع الحضرية ليست فقط أكثر ديمقراطية وإنصافاً، بل أيضاً أكثر فعالية واستدامة، بما يعكس احتياجات وتطلعات وخبرات المجتمع الحضري بأكمله.

تستند هذه الأفكار بعمق إلى مفهوم الحوكمة متعددة المراكز، كما طورته الحائزة على جائزة نوبل إيلينور أوستروم. تحدّى عمل أوستروم الاعتقاد السائد بأن السلطة المركزية هي الطريقة الأكثر فعالية لإدارة الموارد وحوكمة المجتمعات. وبدلاً من ذلك، اقترحت نهجاً متعدد المراكز، حيث تعمل مراكز صنع القرار المتعددة بشكل مستقل، ولكن بتعاون، عبر مختلف المستويات والقطاعات. تؤكد الحوكمة متعددة المراكز على

أهمية إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في عملية الحوكمة، إدراكاً منها أن المجموعات المتنوعة تمتلك معارف ومهارات ووجهات نظر فريدة يمكن أن تسهم في إيجاد حلول أكثر فعالية ومرونة للمشاكل الجماعية. يتماشى هذا النهج مع مبادئ إشراك أصحاب المصلحة في الحوكمة الحضرية، والذي يسعى إلى إشراك طيف واسع من الجهات الفاعلة الحضرية في صياغة سياسات المدينة وتطويرها. ومن خلال الدعوة إلى اتخاذ القرارات اللامركزية وإدراج المعارف والآراء المحلية، يُقدّم مفهوم أوستروم للحوكمة متعددة المراكز أساساً نظرياً للممارسات التي تُعطي الأولوية لإشراك المواطنين وأصحاب المصلحة. ويشير هذا المفهوم إلى أن الحوكمة الحضرية يمكن أن تكون أكثر مرونة وابتكاراً واستجابة لاحتياجات المجتمع عندما تتسم بتداخل مراكز السلطة التي تتعاون وتتعلم من بعضها البعض. ويعزز هذا النموذج الشعور بالملكية والمسؤولية المشتركة بين أصحاب المصلحة، مما يشجع العمل الجماعي والتعاون في مواجهة التحديات الحضرية.

الحوكمة الشاملة

بينما تُبرز الحوكمة متعددة المراكز فوائد مراكز السلطة اللامركزية والمتداخلة التي تُعزز الاستقلالية المحلية، والتعلم المتبادل، والمسؤولية الجماعية، فإنها تُثير أيضاً سؤالاً بالغ الأهمية: **كيف يُمكن تنسيق هذه العقد المتنوعة للحوكمة بفعالية دون العودة إلى السيطرة المركزية؟** هنا تبرز أهمية مفهوم الحوكمة الشاملة (ميولمان، 2020). إذا كانت الأنظمة متعددة المراكز تُقدم في ظل بنية تعددية لصنع القرار، توفر "الحوكمة العليا (metagovernance) الأدوات اللازمة للتعامل مع هذا التعقيد وتنسيقه. وبدلاً من استبدال تعددية المراكز (polycentricity)، تبني الحوكمة العليا عليها من خلال التأكيد على المواءمة الاستراتيجية لأنماط متعددة من الحوكمة — سواء كانت هرمية، أو قائمة على الشبكات، أو قائمة على آليات السوق — وذلك للاستجابة للتحديات المتشابهة التي تواجه الحوكمة الحضرية المعاصرة، بما في ذلك التحديات الناجمة عن التحولات نحو الاستدامة، والتشرد الاجتماعي، والنفاوت المكاني.

تشير الحوكمة العليا إلى "حوكمة الحوكمة"؛ فهي نهج مفاهيمي يركز على تنسيق ودمج أنماط وآليات حوكمة متنوعة (هرمية، وشبكية، وسوقية) لمعالجة تحديات السياسات المعقدة بفعالية. وتُقر الحوكمة العليا بأن أي نمط حوكمة بمفرده لا يكفي للتعامل مع القضايا متعددة الأبعاد التي تواجه المجتمعات المعاصرة، بما في ذلك التحول نحو الاستدامة الذي يتعين علينا المضي فيه. وبدلاً من ذلك، تدعو الحوكمة العليا إلى إطار عمل مرّن وقابل للتكيف، تُدمج فيه مناهج مختلفة استراتيجياً وتُدار بحيث تكمل بعضها البعض؛ مما يعزز قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة على تحقيق النتائج المرجوة والتعامل مع تعقيدات الحوكمة الحديثة. تشترك الحوكمة العليا والحوكمة متعددة المستويات (multilevel governance) في الإقرار بتعقيد الحوكمة الحديثة، وفي إدراك عدم كفاية النهج المركزي الذي يُدار من الأعلى إلى الأسفل.

ومع ذلك، تشير الحوكمة متعددة المستويات صراحةً إلى توزيع السلطة عبر مستويات حكومية متعددة (محلية، وإقليمية، ووطنية، ودولية)، مسلطة الضوء على كيفية اتخاذ القرارات داخل هذه المستويات وفيما بينها. في المقابل، تركز الحوكمة العليا على الاستراتيجيات المستخدمة لتنسيق ودمج أنماط وآليات حوكمة متنوعة عند أي مستوى من المستويات. فبينما تعمل الحوكمة متعددة المستويات على رسم خريطة لبنية صنع القرار عبر مستويات مختلفة، تُعنى الحوكمة العليا بفرن توجيه ومزج مناهج حوكمة متنوعة ضمن هذا الهيكل متعدد الطبقات، وذلك بهدف معالجة تحديات السياسات بفعالية. ربما يكون "الحوكمة الشبكية" (Networked governance) نمط الحوكمة الأكثر ارتباطاً بمفهوم "العدالة الإجرائية"؛ إذ تفترض هذه الحوكمة أن عمليات صنع القرار قائمة بطبيعتها على التعاون والشمول، وتُشرك طيفاً واسعاً من أصحاب

المصلحة عبر مختلف القطاعات والمستويات. وهي تستند إلى مبدأ أن الحلول الفعالة والعادلة للتحديات المعقدة تنبع من الذكاء الجماعي والجهد التعاوني لجهات فاعلة مترابطة، مما يضمن استجابة الحوكمة لاحتياجات وتطلعات المجتمع الأوسع الذي تخدمه.

ومع ذلك، تظل العدالة الإجرائية ذات صلة بجميع أنماط الحوكمة، بما في ذلك الحوكمة الهرمية وحوكمة السوق؛ فبغض النظر عن نموذج الحوكمة المعتمد، تعتمد شرعية عمليات صنع القرار وفعاليتها على قدرتها على ترسيخ مبادئ الإنصاف والشفافية والشمول. ففي الحوكمة الهرمية، تضمن العدالة الإجرائية ممارسة السلطة بطريقة تحترم حقوق وآراء المتأثرين بالقرارات، مما يعزز المساءلة والثقة في القيادة. أما في حوكمة السوق، فهي تؤكد على ضرورة المنافسة العادلة وتكافؤ الفرص، وتعمل على منع الاستغلال، وضمان أن تسهم المعاملات الاقتصادية في رفاهية جميع المشاركين والحفاظ على سلامة الكوكب. وبشكل عام، **تشكل مبادئ العدالة الإجرائية ركيزة أخلاقية أساسية تعزز جودة الحوكمة؛ فهي تضمن ألا تقتصر العمليات على كونها فعالة وعملية فحسب، بل تجعلها أيضاً عادلة ومراعية للاحتياجات المتنوعة ومساهمات جميع أصحاب المصلحة.**

ومن خلال "ما فوق الحوكمة" (Meta-governance) —أي عملية إدارة ودمج أنماط الحوكمة المختلفة، سواء كانت هرمية أو قائمة على آليات السوق أو شبكية— يجب الالتزام بمبادئ العدالة الإجرائية لضمان حصول جميع أصحاب المصلحة على فرصة للتعبير عن آرائهم في عملية الحوكمة. ويشمل ذلك استحداث آليات للمشاركة، وضمان الشفافية في صنع القرار، وتعزيز الشمولية من خلال الاعتراف بالمصالح ووجهات النظر المتنوعة ومراعاتها. من خلال تطبيق مبادئ العدالة الإجرائية، يمكن للحوكمة العليا (metagovernance) تحقيق هدفها المتمثل في معالجة تحديات السياسات المعقدة بطريقة لا يقتصر الأمر على كونه فعالاً وقابلاً للتكيف فحسب، بل هو أيضاً عادل ومنصف. وبهذه الطريقة، تُعدّ العدالة الإجرائية بمثابة دليل أخلاقي وعلمي بالغ الأهمية لعملية الحوكمة العليا، مما يضمن أن حوكمة الحوكمة نفسها تحترم حقوق واحتياجات جميع الأطراف المعنية، مما يعزز الثقة والشرعية، وفي نهاية المطاف، فعالية نتائج الحوكمة. غالباً ما تدور الانتقادات الموجهة لمفهوم "الحوكمة الرشيدة" حول توافقه مع المبادئ النيوليبرالية، وكيف يمكن أن يُخفي أو يُعزز اختلالات موازين القوى. ويجادل النقاد بأن هذا المفهوم، بينما يُروج ظاهرياً للشفافية والمساءلة والكفاءة في الحوكمة، فإنه غالباً ما يعمل ضمن إطار يُعطي الأولوية للتنمية القائمة على السوق والخصخصة وتقليص دور الدولة في الإدارة الاقتصادية.

يرى النقاد أن هذا قد يؤدي إلى تهميش المجتمعات الضعيفة وترسيخ أوجه عدم المساواة، إذ قد تُعطي مبادرات "الحوكمة الرشيدة" الأولوية لمصالح المؤسسات المالية الدولية والرأسمالية العالمية على حساب مصالح السكان المحليين. كما يُسلط النقاد الضوء على كيف أن التركيز على الكفاءة والسياسات المواتية للسوق، مثل تخفيضات الميزانية العامة والتشفيف، والتي غالباً ما تقترن بمفهوم "الحوكمة الرشيدة"، قد يُقوّض برامج الرعاية الاجتماعية وحماية البيئة، مُشيرين إلى أن ما يُعدّ "جيداً" عادةً ما يتماشى مع ما هو مفيد لرأس المال بدلاً من رفاه المجتمع الأوسع. بالإضافة إلى ذلك، ينتقد هؤلاء المفكرون تجريد خطاب الحوكمة الرشيدة من بعده السياسي، مُجادلين بأنه يُؤطر قضايا الحوكمة بمصطلحات تقنية بدلاً من سياسية، متجاهلاً بذلك النقاشات الأساسية حول توزيع الموارد والحقوق والعدالة. من خلال التركيز على التحسينات الإجرائية ضمن أنظمة الحكم القائمة، يرى النقاد أن أجندة الحوكمة الرشيدة قد تتجاهل أو تقمع بنشاط الدعوات الأكثر جذرية للتغيير الهيكلي، والعدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع السلطة والموارد.

نرى أنه إذا تم أخذ مفهوم الحوكمة الرشيدة في أبعاده السياسية الكاملة، مع التركيز على تمكين المواطنين ومساءلة القطاع العام وشفافيته، فإنه يمكن أن يتناول في الواقع الحق في المدينة والعدالة المكانية.

ويمكن تلخيص العلاقة بين العدالة الإجرائية والحوكمة بأنها علاقة تكافلية جوهرية، حيث تُعد العدالة الإجرائية أساساً ونتيجة أساسية لممارسات الحوكمة الرشيدة. وتضمن العدالة الإجرائية، بتأكيداتها على الإنصاف والشفافية والشمولية في عمليات صنع القرار، أن تُدار الحوكمة بطريقة تبني على مشاركة جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المجتمعات المهمشة. يُعزز هذا التوافق مع مبادئ العدالة الإجرائية شرعية ومساءلة وفعالية ترتيبات الحوكمة، مما يُعزز الثقة بين الحكومة ومختلف فئات المجتمع. وبدورها، تُوفر الحوكمة الرشيدة، التي تتسم بالمعايير الأخلاقية والاستجابة والتوزيع العادل للموارد، الشروط اللازمة لازدهار العدالة الإجرائية، مما يُنشئ حلقة حميدة تُعزز التماسك الاجتماعي والاستقرار والتنمية المستدامة.

التخطيط الثوري وتغيير النموذج

ومع ذلك، فبينما تُعد مبادئ الحوكمة الرشيدة (الشفافية والمساءلة وصنع القرار الشامل) حيوية لتعزيز العدالة الإجرائية، فإنها تظل مُقيدة بالأطر المؤسسية والافتراضات المعيارية لهيكل السلطة القائمة. في العديد من السياقات، وخاصةً حيث تكون المؤسسات الديمقراطية ضعيفة أو خاضعة لمصالح النخب، تُثبت هذه الأطر عدم كفايتها لتحقيق التطلعات التحويلية للعدالة المكانية. ولمعالجة الإقصاءات الهيكلية والمعرفية المتأصلة في الحوكمة الحضرية بشكل كامل، **يجب أن تتجاوز العدالة الإجرائية آليات المشاركة المعتمدة، وأن تتخطى ممارسات تتحدى الوضع الراهن من القاعدة.** وهنا يبرز التخطيط الثوري كاستجابة نقدية، لا كرفض للحوكمة برمتها، بل كإعادة تشكيل جذرية. تتعلق المسألة بتحديد **من يحكم، وكيف، ولصالح من.** تكشف الممارسات التخطيطية "التمردية" (insurgent practices) "عن حدود نماذج التخطيط التكنوقراطية وتلك الموجهة نحو السوق، وتفتح المجال أمام بدائل تقودها القواعد الشعبية وتدفعها الرغبة في تحقيق العدالة" (Miraftab, 2009, 2018; Rocco & Silvestre, 2023).

ومن خلال تعزيز أشكال بديلة للمشاركة المدنية، وتحدي آليات الإقصاء المتجذرة في الحوكمة النيوليبرالية، والرأسمالية الاستخراجية، والعنصرية، والنظام الأبوي؛ يعمل التخطيط التمردى على استعادة المساحات الحضرية لصالح الصالح العام. وهو يدعو إلى إعادة تشكيل المجال العام بحيث يركز على الإنصاف والتنوع والقيم الديمقراطية. ولا يكتفي هذا النهج -الذي تُعد البروفيسورة فاراناك ميراftab (Faranak Miraftab) أبرز منظريه- بمعالجة المظالم المكانية فحسب، بل يسعى أيضاً إلى إعادة صياغة العمليات ذاتها التي تُخطط وتُطور المدن من خلالها، لضمان أن تعكس هذه العمليات رؤية جماعية لمستقبل حضري أكثر عدالة وشمولاً. وبذلك، تقدم ممارسات التخطيط التمردى نموذجاً قوياً لإعادة تصور الحوكمة والتخطيط الحضري كأدوات لتعزيز العدالة المكانية، وإرساء ديمقراطية "الحق في المدينة" استناداً إلى الخيال الجماعي والعمل الجماعي.

إن التقاطع بين العدالة المكانية وممارسات التخطيط التمردى يكشف عن مسار تحولي نحو ديمقراطية التنمية الحضرية وتعزيز المشاركة المدنية الشاملة. وبكونه نهجاً يتحدى النماذج التكنوقراطية والنيوليبرالية السائدة في صناعة المدن، يدعو التخطيط التمردى -بطبيعته- إلى ممارسة تخطيطية تعترف بالاحتياجات والحقوق والتطلعات المتنوعة لجميع سكان الحضر، لا سيما أولئك الذين تهمشهم عمليات التخطيط التقليدية. ويتجلى هذا الارتباط بالعدالة المكانية في التزام المخططين المتمردين بتبني منهجيات تشاركية وشاملة وعابرة للقطاعات، تضع أصوات وتجارب المجتمعات المحرومة أو المضطهدة في صدارة الأولويات. يمثل "التخطيط التمردى" (Insurgent planning) "تحولاً جذرياً في النموذج المعرفي (paradigm shift) مقارنةً بـ "التخطيط التكنوقراطي"؛ إذ يعيد صياغة دور التخطيط الحضري و"المخططين" -سواء كانوا محترفين أو مواطنين عاديين- الذين يسعون بفاعلية لتحقيق "حقهم في المدينة" وتغيير آليات الوصول والاعتراف وتوزيع

الموارد. ويشير مصطلح "التحول في النموذج المعرفي" إلى تغيرات جوهرية في الافتراضات والأساليب والأطر الأساسية التي تُعرّف مجالاً معيناً من مجالات المعرفة أو الممارسة. وتؤدي هذه التغييرات التحولية إلى ظهور طرق جديدة لفهم العالم وتفسيره والتفاعل معه، وغالباً ما تحل محل النماذج السابقة -أو تُعدلها بشكل جذري- عندما تصبح تلك النماذج عاجزة عن تفسير الواقع الراهن أو معالجة التحديات الناشئة.

أما التخطيط التكنوقراطي -كما هو مكرس مؤسسياً في الممارسات المهنية والتعليم الأكاديمي- فيعتمد على منطق "من الأعلى إلى الأسفل"؛ حيث يتخذ الخبراء قراراتهم استناداً إلى معايير تقنية يفترض أنها محايدة، مما يؤدي غالباً إلى تهميش الصراعات الاجتماعية والفاعلية السياسية. ورغم أن هذا النموذج يمنح الأولوية للكفاءة والعقلانية الاقتصادية، إلا أنه واجه انتقادات واسعة لكونه يعزز هيكل القوة المهيمنة ويُهْمِش المعارف البديلة والأولويات المجتمعية. وفي المقابل، يتحدى التخطيط التمردى نماذج الحوكمة النيوليبرالية، ويتبنى منظوراً ينطلق "من القاعدة إلى القمة"، مؤكداً على أهمية العمليات التشاركية، والمشاركة المجتمعية، والاعتراف بتنوع التجارب والهويات في سياق التنمية الحضرية. كما يعمل هذا النهج على تفويض سلطة وحصرية صنع القرار التكنوقراطي، من خلال الدعوة إلى عملية تخطيط أكثر ديمقراطية وشمولاً؛ عملية تُقدّر المعرفة المحلية، وتعزز تمكين المجتمع، وتهدف إلى معالجة المظالم الاجتماعية. ولا يقتصر دور المخططين المتمردين على كونهم خبراء تقنيين فحسب، بل يعملون كميسرين للحوار والعمل المجتمعي، ساعين إلى دمج القيم الاجتماعية وحقوق الإنسان -مثل "الحق في المدينة"- في نسيج التخطيط الحضري.

ويمكن لأشكال بديلة من التخطيط التمردى أن تدفع نحو تبني نماذج للحوكمة تتناول قضايا مثل إنهاء الاستعمار، والنسوية، ومناهضة التمييز على أساس الهوية الجندرية أو الجنسية (queerness)، ومناهضة العنصرية، وغيرها من القضايا. تُشكّل هذه المقاربات أساساً لممارساتٍ جوهرية تُعيد صياغة مفهوم «الحوكمة الرشيدة»؛ ويشمل ذلك، على سبيل المثال، أفكاراً مثل حقوق الطبيعة، وحقوق الشعوب الأصلية في أراضيها، ومسؤولية رعاية الأراضي، والتخطيط العمراني النسوي، والتخطيط العمراني الكويري (queer urbanism)، والتخطيط العمراني الخاص بالسود، وغيرها. يشير هذا التحول نحو "التخطيط التمردى" (insurgent planning) إلى إدراك أوسع بأن التنمية الحضرية الفعالة تتطلب ما هو أكثر من مجرد حلول تقنية أو "حكم رشيد" وفقاً للمنظور النيوليبرالي؛ فهي تستدعي إعادة تشكيل علاقات القوة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والمشاركة الفاعلة لجميع فئات المجتمع في صياغة بيئاتهم الحضرية. كما تدعو إلى نهج أكثر شمولية وإنصافاً وديمقراطية في التخطيط، بحيث يستجيب لتعقيدات وتحديات الحياة الحضرية المعاصرة.

العدالة التوزيعية والإنصاف في المخرجات

تتعلق العدالة التوزيعية بالتخصيص المنصف للموارد والخدمات والفرص عبر مختلف المناطق والفئات السكانية داخل المدينة، بهدف تصحيح التفاوتات وعدم المساواة المكانية. ولا يقتصر مفهومها على توزيع السلع والخدمات العامة أو الخاصة فحسب، بل يركز على توزيع الموارد التي تُمكن المواطنين فعلياً من الازدهار والمشاركة النشطة في تخطيط المدينة وتصميمها، وهو ما يشمل مجموعة متنوعة من الأصول المادية وغير المادية. وتُعد هذه الموارد بالغة الأهمية لضمان امتلاك الأفراد للوسائل والفرص التي تتيح لهم المساهمة بشكل هادف في تشكيل بيئاتهم الحضرية. وفيما يلي أمثلة على هذه الموارد:

أ. الوصول إلى المعلومات: يُعد توفر معلومات واضحة وميسرة حول عمليات التخطيط العمراني، والمشاريع التنموية، وكيفية المشاركة فيها، أمراً بالغ الأهمية. ويشمل ذلك توفير موارد تساعد على فهم آثار التغييرات المقترحة، وتوضيح القنوات التي يمكن من خلالها تقديم الآراء والملاحظات العامة.

ب. التعليم وبناء القدرات: تساهم ورش العمل والندوات والبرامج التدريبية -المصممة لتعزيز فهم الجمهور للتخطيط العمراني، والهندسة المعمارية، ومبادئ التنمية المستدامة- في تمكين المواطنين من المشاركة بفعالية أكبر في نقاشات التخطيط.

ج. الأدوات التكنولوجية: تساعد المنصات والأدوات الرقمية التي تُسهّل المشاركة العامة في التخطيط العمراني -مثل الخرائط التفاعلية، وتطبيقات تقديم الملاحظات أو الأفكار، والمننديات الإلكترونية للنقاش- في ردم الفجوة بين مخططي المدن والمجتمع.

د. الموارد المالية: تتيح التمويلات أو المنح المخصصة صراحةً للمشاريع أو المبادرات التي يقودها المجتمع تطوير الأفكار والحلول المحلية وتنفيذها، مما يمنح السكان دوراً مباشراً في تشكيل أحيائهم.

هـ. الدعم القانوني والمناصرة: يساعد توفير المساعدة القانونية والوصول إلى مجموعات المناصرة المجتمعات على فهم حقوقها والتعامل مع تعقيدات اللوائح والسياسات التخطيطية. ويُعد هذا الدعم مهماً بشكل خاص للفئات المهمشة أو تلك المعرضة لخطر النزوح.

و. المساحات العامة للمشاركة: تُعد الأماكن المادية المخصصة للاجتماعات المجتمعية، وورش العمل، وجلسات الاستماع العامة، ضرورية لإجراء حوار مباشر وتعزيز التعاون بين السكان والمخططين وصنّاع السياسات.

ز. رأس المال الاجتماعي والثقافي: إن الاعتراف بالخلفيات الثقافية المتنوعة والشبكات الاجتماعية داخل المجتمعات وتقديرها يمكن أن يؤدي إلى عمليات تخطيط أكثر شمولاً. كما يساعد إشراك القادة المحليين، والمنظمات المجتمعية، والمجموعات الثقافية في الحوار على ضمان أن يعكس التخطيط هوية المجتمع واحتياجاته.

ح. خدمات اللغة والترجمة: يضمن توفير موارد بلغات متعددة وخدمات الترجمة خلال الاجتماعات العامة وفي وثائق التخطيط، مشاركة كاملة وعادلة للأشخاص الذين لا يتحدثون اللغة المحلية كلغة أم، أو ممن لديهم مستويات متفاوتة من الكفاءة اللغوية.

ط. إمكانية الوصول: يُعد ضمان إتاحة جميع الموارد والاجتماعات والمنصات للأشخاص ذوي الإعاقة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق مشاركة شاملة. قد يشمل ذلك توفير إمكانية الوصول المادي إلى أماكن الاجتماعات، بالإضافة إلى إتاحة المواد بصيغ تتناسب مع ذوي الإعاقات البصرية أو السمعية.

ومن خلال التوزيع العادل لهذه الموارد، يستطيع المخططون الحضريون وصنّاع السياسات تهيئة عملية تخطيط أكثر ديمقراطية وتشاركية. ولا يقتصر أثر هذا النهج على تمكين المواطنين من تقديم وجهات نظرهم وأفكارهم فحسب، بل يعزز لديهم أيضاً شعوراً بالملكية والمسؤولية تجاه البيئة الحضرية. وفي نهاية المطاف، يؤدي ذلك إلى بناء مدنٍ لا تتسم بمزيد من العدالة والإنصاف فحسب، بل تصبح أيضاً أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع احتياجات سكانها المتنوعين.